كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى
عدد خاص - 2025 مجلة العلوم القانونية والسياسية

أثر العنف والنزاعات في تقويض فرص التنمية المستدامة

The Impact Of Violence And Conflict In Undermining Sustainable Development Opportunities

الكلمات المفتاحية: العنف، النزاعات، حقوق الإنسان، المجتمع الدولي، بناء السلام.

Keywords: Violence, Conflicts, Human Rights, International Community, Peacebuilding.

DOI: https://doi.org/10.55716/jjps.CO.2025.6.27

د. نورهان محمد نبيل مصطفى عبد الحافظ

جامعة بنى سويف- جمهورية مصر العربية

Dr. Nourhan Mohamed Nabil Mustafa Abdel Hafez
Beni Suef University- Arab Republic Of Egypt
norhan.nabeil@yahoo.com

ملخص البحث

يتناول هذا البحث تأثير العنف والنزاعات على حقوق الإنسان والتنمية المستدامة، بالنظر إلى التحديات التي تواجه المجتمعات في ظل الصراعات المسلحة، يهدف البحث إلى دراسة العلاقة المعقدة بين الأبعاد الإنسانية، والاجتماعية، والاقتصادية للنزاعات، وكيفية تأثيرها على حقوق الإنسان الأساسية مثل الحق في الحياة، التعليم، والصحة. أيضًا، يستعرض جميع الجوانب المتعلقة بالتنمية المستدامة، وكيف يمكن أن تعيق النزاعات تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تم الاتفاق عليها دوليًا من خلال المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج القانوني، وبالتوازي مع ذلك يقدم استراتيجيات وممارسات مثلى لتعزيز السلام والتنمية المستدامة في هذه المجتمعات، كما يقدم البحث تحليلاً للالتزامات القانونية والسياسية الدولية تجاه حماية حقوق الإنسان وتعزيز التنمية في المناطق التي يوجد بها نزاعات مع التركيز على أهمية التعاون بين الدول والمجتمع الدولي لتحقيق هذه الأهداف.

Abstract

This research examines the impact of violence and conflict on human rights and sustainable development. Considering the challenges facing societies in armed conflict, the research aims to examine the complex relationship between the humanitarian, social, and economic dimensions of conflict, and how they impact fundamental human rights such as the right to life, education, and health. It also reviews all aspects related to sustainable development, and how conflicts can hinder the achievement of internationally agreed sustainable development goals using a descriptive-analytical approach and a legal approach. In parallel, it presents strategies and best practices for promoting peace and sustainable development in these societies. The research also analyzes international legal and political obligations to protect human rights and promote development in conflict-affected areas, emphasizing the importance of cooperation between states and the international community to achieve these goals.

المقدمـــــة

يشكل العنف والخصومات معضلة كبرى تواجه عالمنا الحالي، إذ تزداد حدتها في ظل أوضاع متقلبة تشمل الصراعات العسكرية والعنف داخل المجتمعات، مما يثير مسائل عديدة تتعلق بحقوق الإنسان والتطور الشامل. هذه النزاعات لا تمس الأفراد والمجتمعات فحسب، بل تمتد تبعاتها السلبية لتشمل النمو الاقتصادي والاجتماعي، مما يؤدي إلى انتشار الفقر والحرمان وتجاوزات حقوق الإنسان.

تستلزم هذه الحالة فهماً معمقاً للعلاقات المترابطة بين العنف والخصومات وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة، حيث يعتبر الحق في الوجود والأمن والكرامة ضرورياً لتحقيق التنمية. ولكن في أحيان كثيرة، يصبح هذا التفاعل سبباً للمعاناة البشرية وتعطيل التقدم نحو تحقيق الأهداف العالمية، مثل أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة لعام 2030.

يأتي هذا البحث ليتناول تأثير العنف والنزاعات على حقوق الإنسان والتنمية الشاملة، مع التركيز على كيفية إضعاف هذه الجوانب الأساسية بسبب الخصومات العسكرية، كما يهدف المقال إلى تقديم حلول وخطط تساهم في تعزيز حقوق الإنسان وبناء السلام، مما يدعم الجهود الإنمائية في المجتمعات المتأثرة.

فرضية البحث:

إن العنف والنزاعات يقوضان بشكل جوهري التمتع بحقوق الإنسان الأساسية ويعيقان تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المجتمعات المتأثرة، حيث تتشابك انتهاكات الحقوق كأسباب ونتائج لهذه الظواهر، مما يستدعي تفعيل مسؤوليات قانونية ودولية فعالة للمساءلة، وتبني استراتيجيات شاملة لبناء السلام المستدام وتعزيز التنمية في تلك المجتمعات.

أهمية البحث:

تتعدد أبعاد أهمية هذا البحث، بين الإنسانية والقانونية، وصولًا للاقتصادية والاجتماعية، وتتجلى في إدراك العلاقة بين العنف والنزاعات وحقوق الإنسان حيث يساعد البحث على إبراز العلاقة المعقدة بين العنف والنزاعات من جانب، وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة من جانب آخر. هذا الإدراك ضروري لوضع خطط فعالة لمواجهة الأزمات وبدء عمليات التعافي وإلقاء الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان حيث يتيح البحث فرصة لاستكشاف تأثير النزاعات على حقوق الإنسان الأساسية. يساعد ذلك على زيادة الوعي بالانتهاكات المستمرة التي يعاني منها الأفراد والمجتمعات في مناطق النزاع، مما يعزز المطالب بالعدالة والمساءلة وأيضا دعم عملية التنمية المستدامة حيث يُعتبر البحث ذا أهمية لتحقيق

التنمية المستدامة، حيث يوضح كيف يعيق العنف والنزاعات هذا التقدم. من خلال تقديم رؤى قيّمة حول الآثار السلبية للنزاعات، يوفر البحث أدوات للتخطيط والتنفيذ لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المتأثرة.

تحديد المسؤوليات القانونية الدولية، يساهم البحث في توضيح الأدوار التي يجب أن تلعبها الدول والمجتمع الدولي لحماية حقوق الإنسان وتعزيز التنمية في سياقات النزاع. هذا يعزز الفهم القانوني للمسؤوليات الدولية ويبرز الحاجة إلى التعاون الدولي لحماية الأفراد في مناطق النزاع وتقديم حلول واستراتيجيات عملية، يهدف البحث إلى توفير أفضل الممارسات والاستراتيجيات القابلة للتطبيق لبناء السلام وتعزيز التنمية المستدامة في المجتمعات المتضررة، مما يمثل مرجعًا هامًا للجهات الحكومية وغير الحكومية والمنظمات الدولية والمجتمع المدني.

إعادة النظر في السياسات العامة حيث يشجع البحث على مراجعة السياسات العامة المحلية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والتنمية المستدامة، مما يساهم في صياغة سياسات قادرة على التعامل مع آثار النزاعات والعنف بفعالية أكبر وأقل تكلفة اجتماعية.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى وجود مجموعة من الأهداف الرئيسية التي تساهم في توضيح طبيعة العلاقة بين العنف والنزاعات من جهة، وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة من جهة أخرى.

في البداية يهدف البحث إلى تقديم فهم عميق ودقيق لتأثير النزاعات المسلحة والعنف المجتمعي على التمتع بحقوق الإنسان الأساسية. يتعين على البحث أن يبين بالتفصيل كيف أن هذه النزاعات تؤدي إلى انتهاكات جسيمة لهذه الحقوق، مثل الحق في الحياة، والحق في الصحة، والحق في التعليم، وهو ما ينتج عنه بشكل كبير في تقويض القدرة على تحقيق تنمية مستدامة.

وايضا يسعى البحث لاستكشاف العلاقة الديناميكية بين انتهاكات حقوق الإنسان وتفاقم النزاعات. في هذا القالب، يتمثل الهدف في توضيح ما إذا كانت هذه الانتهاكات تُمثل أسبابًا للنزاعات أم نتائج لها، إذ أن فهم هذه الطريقة تعكس معضلة تتطلب معالجة شاملة تتضمن تدخلات عديدة من المجتمع الدولي والدول المعنية لإدارة الصراعات بشكل أفضل.

يتطلع البحث إلى بيان الكيفية التي تُعيق بها النزاعات والعنف أهداف التنمية المستدامة، وخاصة تلك الأهداف المتعلقة بالفقر، والجوع، والصحة، والتعليم، والمساواة بين الجنسين، والنمو الاقتصادي، في حين أن أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة تهدف إلى تعزيز حياة أفضل لجميع الأفراد، فإن

تصاعد العنف والنزاعات يمثل تهديدًا مباشرًا لاستدامة هذه الأهداف. لذا، يسعى البحث أيضًا إلى تقديم استراتيجيات فعالة للتصدي لهذه التحديات، مما يسهم في بناء مجتمعات قوية وقادرة على تحقيق التنمية المستدامة.

وينصبّ هدف البحث على استكشاف الآليات القانونية والسياسية التي يُمكن استخدامها لمحاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان في سياق النزاعات. يُعتبر هذا الهدف أساسيًا لضمان العدالة والمساءلة، وبالتالي للحفاظ على حقوق الضحايا وحقهم في التعويض، ويتمثل ذلك تحليل النماذج المختلفة للقوانين المحلية والدولية التي يمكن استخدامها لضمان محاسبة فعّالة، مما يسهل وضع استراتيجيات مُجزية للتصدي لهذه الانتهاكات ويعزّز من إمكانية المجتمعات المتأثرة على الوصول إلى العدالة.

إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث حول العلاقة المعقدة بين العنف والنزاعات من جهة، وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة من جهة أخرى، إذ أن العنف والنزاعات لا يقتصران على كونهما مجرد ممارسات سلبية تؤثّر في المجتمعات، بل يعكسان حالة من انعدام الاستقرار والانتهاك الجسيم للحقوق الأساسية للأفراد، مما يسبب قلقًا كبيرًا على المستويات الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية.

- كيف يُؤثّر العنف والنزاعات على التمتّع بحقوق الإنسان الأساسية، مثل الحق في الحياة، والحق في السلامة الشخصية، والحق في التعليم، والحق في الصحة، والحق في مستوى معيشي لائق؟
- ما هي العلاقة بين انتهاكات حقوق الإنسان وتفاقم النزاعات والعنف؟ وهل تُعتبر انتهاكات حقوق الإنسان سببًا أو نتيجة للنزاعات؟
- كيف يُعيق العنف والنزاعات تحقيق أهداف التنمية المُستدامة، وخاصةً تلك المُتعلّقة بالفقر، والجوع، والصحة، والتعليم، والمساواة بين الجنسين، والنمو الاقتصادي، والسلام، والعدل، والمؤسسات القوية؟
- ما هي المسؤوليات القانونية والدولية المُلقاة على عاتق الدول والمُجتمع الدولي لحماية حقوق الإنسان وتعزيز التنمية المُستدامة في مناطق النزاعات؟
- ما هي الآليات القانونية والسياسية التي يُمكن استخدامها لمُحاسبة مُرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان في سياق النزاعات؟

- ما هي أفضل المُمارسات والاستراتيجيات التي يُمكن اتباعها لبناء السلام وتعزيز التنمية المُستدامة في المُجتمعات المُتضرّرة من النزاعات؟

منهج البحث:

المنهج الوصفي التحليلي :يدعم البحث هذا المنهج لوصف الظواهر المتعلقة بالعنف والنزاعات وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة بشكل شامل.

سيتضمن هذا التحليل مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة التي توثّق العلاقات المتبادلة بين هذه العناصر ويعتمد المنهج الوصفي التحليلي على تقديم بيانات موثوقة ومعلومات كمية ونوعية تُسهم في فهم الوضع الراهن.

هيكل البحث:

تم تقسيم البحث إلى مبحثين:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي وتأثير العنف والنزاعات على حقوق الإنسان

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي

- مفاهيم العنف والنزاعات وأنواعها :سيتناول هذا المطلب تعريف العنف والنزاعات، وأنواعها المختلفة سواء كانت نزاعات مسلحة، اجتماعية، أو سياسية، مع توضيح الآثار المباشرة وغير المباشرة لهذه الظواهر.
- مفهوم حقوق الإنسان وأهميتها في سياق النزاعات :سيركز هذا المطلب على تعريف حقوق الإنسان، وخصوصية هذا المفهوم في سياقات النزاعات، فضلًا عن تأصيل أهمية احترام هذه الحقوق كشرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار في المجتمعات.

المطلب الثاني: العلاقة بين العنف وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة

- مفهوم التنمية المستدامة وأنواعها: سيتم استعراض تعريف التنمية المستدامة وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع توضيح كيفية تأثير النزاعات على تحقيق هذه الأبعاد.
- العلاقة النظرية بين العنف والنزاعات وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة

المبحث الثاني: آثار العنف والنزاعات على التنمية المستدامة والمساءلة القانونية

المطلب الأول: آثار العنف والنزاعات على حقوق الإنسان

- انتهاكات الحق في الحياة والسلامة الشخصية :الانتهاكات التي تقع على الحق في الحياة والسلامة الشخصية نتيجة النزاعات.
- تأثير النزاعات على الفئات الضعيفة :مدى تأثير النزاعات على الفئات الأكثر ضعفًا، مثل الأطفال، النساء، كبار السن، وذوي الإعاقة، مع توضيح الاستجابة المجتمعية والدولية لهذه التحديات.

المطلب الثاني: المسؤوليات القانونية والسياسية

- المسؤوليات الدولية للدول في حماية حقوق الإنسان ومنع النزاعات :سيتناول هذا المطلب مسؤوليات الدول المرتبطة بحماية حقوق الإنسان، وكيف يجب أن تتفاعل مع الأزمات الناشئة لمنع تفاقم النزاعات.
- آليات المحاسبة والعدالة الانتقالية :سيركز هذا المطلب على السبل المتاحة لمحاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان خلال النزاعات، وتسليط الضوء على دور العدالة الانتقالية في تحقيق المصالحة وبناء السلام.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي وتأثير العنف والنزاعات على حقوق الإنسان

يهدف نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الذي يتكوّن من اتفاقيات وهيئات وآليات أنشئت عبر الزمن بهدف دعم حقوق الإنسان، إلى منع انتهاكات حقوق الإنسان أولًا والوقاية منها. لكن النظام قد يشارك أيضًا في تقليل مخاطر العنف والصراع بضمان معالجة أسبابه في وقت مبكّر. كما تُمكّن حقوق الإنسان الأفراد (أصحاب الحقوق) من طلب الإنصاف عن المظالم التي يتعرضون لها وإلزام القادرين على توفيره بالاستجابة. العلاقة المتبادلة بين أصحاب الحقوق والجهات المكلّفة تمهّد الطريق نحو السلام عبر تشجيع حل المظالم بالطرق السلمية من دون عنف.

تكون حقوق الإنسان أكثر فاعلية في منع الصراعات عندما تُحترم وتحمى وتُطبّق جميع حقوق الإنسان. الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لها نفس أهمية الحقوق المدنية والسياسية، باعتبارها عوامل أساسية للأزمات والصراعات. وكما نبتت بذور الحرب العالمية الثانية في المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الكساد الكبير، ونمت أيضًا في القمع السياسي للفاشية، فإن أزمات وصراعات العصر الحديث غالبًا ما تكون بسبب انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتزداد سوءًا بسبب انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية. وعندما لا يتمتع الناس بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثل الوصول إلى العمل والتعليم والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي، وحيث لا يملكون

وسيلة تمكنهم من التصدي لانتهاكات حقوقهم، كالمشاركة السياسية أو الإجراءات القضائية، سيزداد احتمال لجوئهم إلى العنف.

ومن هذا المنطلق، فإن العناصر الثلاثة المترابطة لنظام حقوق الإنسان، أي القواعد والمعايير، والرصد والإبلاغ، والمساعدة التقنية، توفر إطارًا متينًا لمنع النزاعات والأزمات: ويمكن تحديد المخاطر التي يمكن قياسها على أساس معايير مقبولة عالميًا، ثم معالجتها من خلال التدخلات القائمة على الحقوق قبل أن تولّد النزاعات والعنف. وبإمكان آليات حقوق الإنسان، بما في ذلك هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة، أن تؤدي دورًا أساسيًا في تحديد ومعالجة عوامل الخطر الهيكلية إلى جانب قضايا حقوق الإنسان المحددة التي تشكّل محور تركيزها الرئيسي[1].

ولأن حقوق الإنسان العالمية تنطبق على جميع الناس في جميع السياقات، إن في سياقات التنمية أم في سياقات السلام والأمن، ولأن جميع بلدان العالم تعمل أصلاً على تنفيذ معايير حقوق الإنسان، تتمتع حقوق الإنسان بميزة أنها تسعى إلى معالجة العديد من دوافع النزاعات والعنف في وقت مبكر جدًا، وقبل أن تنشّط حالاتُ الأزمة الوشيكة أو العنف الفعلي آليات الوقاية الأخرى. وتصبح المساعدة الإنمائية القائمة على الحقوق في حد ذاتها قوة للوقاية من "المنبع".

تكون حقوق الإنسان أكثر فعالية في درء النزاعات عند حفظ وحماية وتفعيل جميع هذه الحقوق. الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بنفس أهمية الحقوق المدنية والسياسية، لأنها تُعدّ مُحرّكات للأزمات والنزاعات ومُسببات لها. وكما ظهرت جذور الحرب العالمية الثانية في الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي ولدها الكساد الكبير، وفي القمع السياسي الفاشي، غالبًا ما تنشأ أزمات وصراعات العصر الحديث بسبب انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتزداد حدّتها بسبب انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية. وعندما لا يتمتّع الناس بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثل الحصول على العمل وسبل العيش والتعليم والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي، وحيث لا توجد لديهم أي وسيلة تمكّنهم من التصدّي لانتهاكات حقوقهم، من خلال المشاركة السياسية أو اللجوء إلى القضاء، سيزداد احتمال اتّجاههم إلى العنف.

المطلب الأول: آثار العنف والنزاعات على حقوق الإنسان

أولاً: انتهاكات الحق في الحياة والسلامة الشخصية :الانتهاكات التي تقع على الحق في الحياة والسلامة الشخصية نتيجة النزاعات.

الحق في الحياة من أجل حقوق الإنسان الأساسية، بل هو الحق الأكثر أهمية على الإطلاق، لأنه رأس المال الحقيقي للإنسان، والهبة العظيمة التي منحها الله له تكريما وتفضيلا له على كثير من مخلوقاته، نجد أن الشريعة الإسلامية أقرت الحق في الحياة على رأس كافة حقوق الإنسان وقاوله تعالى: {ولكم في الحياة قصاص يا أولي الألباب " . وهو حق طبيعي لجميع الناس بحكم أدميتهم لا تمنحه دولة أو مجتمع وإنما تقتصر مهمتها على الاعتراف به، إذ لا يمكن إلغاؤه أو التنازل عنه تحت أي ظرف أو ضرورة.

وفي هذه السطور سنبين تقرير هذا الحق، تقريره وضماناته وانتهاكاته وذلك من خلال المواثيق الدولية والشريعة الإسلامية.

أولاً: تقرير الحق في الحياة في المواثيق الدولية والشريعة الإسلامية

أ – تقرير حق الحياة في المواثيق الدولية:

لقد أولت الشرعة الدولية اهتمامًا بالغًا لحق الإنسان في الحياة، حيث تم تكريسه في العديد من الوثائق الأممية الهامة. ويبرز ذلك بوضوح في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948، فبعد أن أكدت المادة الأولى على مبدأ المساواة والكرامة لجميع بني البشر، نصت المادة الثالثة صراحة على أن "لكل فرد الحق في الحياة والحرية والسلامة الشخصية البدنية."

وعلى صعيد آخر، يولي القانون الإنساني الدولي أهمية قصوى لحماية حق الفرد في عدم حرمانه من حياته بصورة تعسفية. وتتجلى هذه الحماية في المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع، التي تحظر "في جميع الأوقات والأماكن...الاعتداء علي الحياة والسلامة البدنية، وبخاصة القتل بجميع أشكاله" ضد الأشخاص الذين لا يشاركون بشكل فعال في نزاع مسلح غير دولي[2].

وفي سياق متصل، أكد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر عام 1966 على الحق في الحياة في مادته السادسة. فقد نصت الفقرة الأولى من هذه المادة على أن "الحق في الحياة حق ملازم لكل إنسان، وأنه على القانون الوطني أن يحمي هذا الحق، ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفا."

ب – تقرير حق الحياة في الشريعة الإسلامية:

تعتبر الشريعة الإسلامية الحياة الإنسانية مصونة، وتضع النفس البشرية في مرتبة الكليات الخمس التي تمثل أسمى المقاصد التي يجب الحفاظ عليها. وقد جاءت النصوص القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة لتؤكد هذا الحق وتحميه بشتى السبل.

فمن القرآن الكريم، نجد قول الله تعالى في سورة المائدة: {مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً وَلَقَدْ جَاءتْهُمْ رُسُلُنَا بِالبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيراً مِّنْهُم بَعْدَ ذَلِكَ فِي الأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ}. كما حرم الإسلام جريمة الوأد التي كانت منتشرة بين بعض قبائل العرب تجاه البنات، حيث قال تعالى: {وَإِذَا الموءودة سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنبٍ قُتِلَتْ}. وبلغت عناية الإسلام بهذا الحق درجة التوعد الشديد لمن ينتهكه بالخلود في نار جهنم، كما جاء في قوله تعالى: {وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُّتَعَمِّداً فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا وَغَضِبَ اللّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَاباً عَظِيماً}.

أما من السنة النبوية المطهرة، فقد ورد في خطبة حجة الوداع الجامعة التي ألقاها الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم تأكيد حرمة الدماء والأموال والأعراض تحريمًا إلهيًا قاطعًا، حيث قال: "فإن الله تبارك وتعالى قد حرَّم عليكم دماءكم وأموالكم وأعراضكم إلا بحقها، كحرمة يومكم هذا، في بلدكم هذا، في شهركم هذا، ألا هل بلغت" ثلاثًا. وفي تأكيد على أن حرمة حق الحياة هي جزء من حرمة الدين، روى البخاري في صحيحه عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لن يزال المؤمن في فسحة من دينه ما لم يصب دمًا حرامًا."

ثانياً: ضمانات وكفالة الحق في الحياة في المواثيق الدولية والشريعة الإسلامية

ضمانات وكفالة حق الحياة في المواثيق الدولية:

في مجال ضمانات وكفالة حق الحياة في المواثيق الدولية، اشتملت المادة السادسة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في فقراتها من الثانية وحتى السادسة على مجموعة من الإجراءات الهامة. فقد حظرت على الدول التي لم تلغِ عقوبة الإعدام أن توقع هذه العقوبة إلا على أشد الجرائم خطورة، ووفقًا للتشريع النافذ وقت ارتكاب الجريمة، وبشرط ألا يكون ذلك مخالفًا لأحكام هذا العهد ولا لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، كما لا يجوز تطبيق هذه العقوبة إلا بمقتضى حكم نهائي صادر عن محكمة مختصة.

كما أكد العهد على أنه في حال كان الحرمان من الحياة يشكل جريمة من جرائم الإبادة الجماعية، فإنه يحظر على أي دولة طرف في هذا العهد أن تعفي نفسها بأي شكل من أي التزام يكون

مترتبًا عليها بمقتضى أحكام اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. وضمن العهد أيضًا حق كل من حكم عليه بالإعدام في التماس العفو الخاص أو إبدال العقوبة، وأجاز منح العفو العام أو العفو الخاص أو إبدال عقوبة الإعدام في جميع الأحوال.

وتضمنت الضمانات أيضًا عدم جواز الحكم بعقوبة الإعدام على جرائم ارتكبها أشخاص دون الثامنة عشرة من العمر، وحظر تنفيذ هذه العقوبة على النساء الحوامل. وأخيرًا، حظر العهد على أية دولة طرف فيه التذرع بهذه المادة للامتناع عن إلغاء عقوبة الإعدام أو التأخير في تنفيذه.

وإضافة إلى ذلك، يعتبر القانون الأساسي لمنظمة العفو الدولية من الضمانات الهامة لحق الحياة وكفالته، حيث نص في مادته الأولى على أن من بين أهدافها معارضة إعدام الأشخاص خارج نطاق القضاء، سواء كانوا من السجناء أو المعتقلين، أو ممن فرضت القيود على حريتهم أم لا.

ثانيا: تأثير النزاعات على الفئات الضعيفة :مدى تأثير النزاعات على الفئات الأكثر ضعفًا، مثل الأطفال، النساء، كبار السن، وذوي الإعاقة، مع توضيح الاستجابة المجتمعية والدولية لهذه التحديات.

على الرغم من أن النزاعات تهدد استدامة الموارد الطبيعية التي تكون محدودة في بعض الأحيان، وتتسبب في عواقب وخيمة تؤثر على الجميع، إلا أن النساء غالبًا ما يتحملن تأثيرات خاصة ومدمرة نتيجة العنف والتمييز خلال فترات النزاعات. في العديد من الحالات، تظهر النساء كأكثر الفئات تأثراً، حيث يتم استهدافهن بالعنف والاستغلال، مما يؤدي إلى صدمات نفسية واجتماعية عميقة.

حتى بعد انتهاء النزاع، فإن العنف والتمييز ضد النساء قد يستمر بسبب بقاء الآثار الاجتماعية والاقتصادية. النساء تواجه تحديات كبيرة في العودة إلى حياتهن الطبيعية نتيجة الدمار الناتج عن الحرب، بما في ذلك فقدان المنازل وتأثيرات نفسية طويلة الأمد[3].

جهود المنظمات الدولية مهمة لضمان تمكين النساء وحمايتهن أثناء وبعد النزاعات. قرار مجلس الأمن رقم 1325 والقرارات المرافقة له، مثل 1820 و1888 و1960، تساهم في تعزيز دور النساء في عمليات السلام وضمان محاسبة المسؤولين عن الجرائم. تشمل هذه القرارات آليات لضمان تحقيق العدالة ومساعدة النساء على استعادة حياتهن بكرامة وأمان.

ثالثا: الاستجابة المجتمعية والدولية

الاستجابة المجتمعية

- التضامن المحلي :غالبًا ما تتشكل شبكات دعم محلية لمساعدة الفئات الضعيفة، من خلال تأسيس مراكز إيواء أو توفير الطعام والموارد الأساسية.

- المبادرات التعليمية :قد يتم اتخاذ مبادرات تعليمية غير رسمية لمحاولة تعليم الأطفال خلال النزاع.

الاستجابة الدولية

- المنظمات الإنسانية :تعمل منظمات مثل اليونيسف و"منظمة الأمن الغذائي" على تقديم الدعم للأطفال والنساء وكبار السن وذوي الإعاقة.
- المساعدات الطارئة :تقدم مساعدات إغاثية طارئة تشمل الغذاء والمأوى والرعاية الصحية.
- حملات التوعية :تُطلق حملات توعية دولية للضغط على الحكومات لتمويل برامج تحمي الفئات الضعيفة.

المطلب الثاني: العلاقة بين العنف وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة

أولا: مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها :سيتم استعراض تعريف التنمية المستدامة وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع توضيح كيفية تأثير النزاعات على تحقيق هذه الأبعاد.

ظهر مصطلح التنمية المستدامة للمرة الأولى في تقرير لجنة "بروندتلاند"، حيث تم تعريفه بأنه التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. ومنذ ذلك الحين، شهد هذا المفهوم تطورًا ملحوظًا، خاصة في بداية الستينيات من القرن العشرين، عندما اعتمدت الأمم المتحدة أول عقد للتنمية المستدامة في الفترة ما بين عامي 1960 و1970، والذي ارتبط بشكل أساسي بالنمو الاقتصادي، معتمدًا على مؤشرات مثل الناتج القومي أو دخل الفرد. ولاحقًا، توسع المفهوم ليشمل أبعادًا سياسية واجتماعية وثقافية خلال العقد الثاني للتنمية من عام 1970 إلى عام 1980. ثم اكتسب مزيدًا من الأبعاد الحقوقية والديمقراطية من خلال تعزيز المشاركة العامة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالحكم الرشيد في العقد الثالث من عام 1980 إلى عام 1990. وفي العقد الرابع من عام 1990، شهد مفهوم التنمية تحولًا نوعيًا بارزًا من خلال إعلان "ريو" لعام 1992، الذي أكد على الأهمية القصوى لتحقيق العدالة بين الأجيال في توزيع الموارد الطبيعية. وقد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارًا في عام 1989 بعقد مؤتمر التنمية المستدامة في مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية في عام 1992، والذي أسفر عن مجموعة من الوثائق القانونية الهامة، بما في ذلك إعلان قمة الأرض (إعلان ريو)، وجدول أعمال القرن الحادي والعشرين، ومبادئ حماية الغابات، بالإضافة إلى اتفاقية التغيرات المناخية واتفاقية التنوع البيولوجي.

لقد أصبح موضوع التنمية المستدامة محور اهتمام عالمي متزايد في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنمية العالمية. فقد تحولت الاستدامة التنموية إلى مدرسة فكرية عالمية تتبناها

العديد من الدول، سواء كانت متقدمة أو نامية، وتحظى بدعم واسع من هيئات رسمية وشعبية ومنظمات المجتمع المدني التي تطالب بتطبيقها. وقد تم تنظيم العديد من القمم والمؤتمرات والندوات لمناقشة هذا الموضوع الحيوي. وعلى الرغم من الانتشار السريع لمفهوم التنمية المستدامة منذ ظهوره، فإنه لا يزال يحمل بعض الغموض، سواء على مستوى المفهوم أو كفلسفة علمية، ويُفسر بطرق متنوعة من قبل الكثيرين. وقد اكتسب مصطلح التنمية المستدامة اهتمامًا كبيرًا بشكل خاص بعد ظهور تقرير "مستقبلنا المشترك"، وعرفت التنمية المستدامة في تقرير "بروندتلاند" بتعريف جامع بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها". كما عرفت الأمم المتحدة التنمية المستدامة بأنها تعزيز التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان مواصلة التنمية الاجتماعية والبيئية والسياسية والاقتصادية والمؤسسية على أساس المساواة، وتدعم هذا المفهوم بشكل متزايد حول موضوع تنمية الموارد البشرية.

لم يكن مفهوم "التنمية المستدامة" مصطلحًا شائعًا ومعروفًا لدى معظم الناس قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، المعروف بقمة الأرض، الذي عُقد في ريو دي جانيرو في حزيران عام 1996. وقد منح هذا المؤتمر مفهوم التنمية المستدامة طابعًا شرعيًا على الصعيد الدولي، حيث ربط بشكل وثيق بين البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما أسفر عن وضع جدول أعمال القرن الحادي والعشرين كخطة عمل عالمية شاملة في مجال التنمية. ومن أبرز نتائج قمة الأرض إنشاء لجنة التنمية المستدامة، التي تهدف إلى وضع الأسس والمعايير التي تساعد الدول في قياس تقدمها في جميع الجوانب المتعلقة بالتنمية. وتمثل التنمية المستدامة ظاهرة تمتد عبر الأجيال المتعاقبة، حيث إنها في جوهرها عملية انتقالية تحدث من جيل إلى آخر. وهذا يعني بوضوح أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب فترة زمنية طويلة نسبيًا تمتد على الأقل لجيلين، مما يشير إلى أن المدة الزمنية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة قد تتراوح بين خمسة وعشرين إلى خمسين عامًا. أما الخاصية المشتركة الثانية الهامة فتتعلق بمستوى القياس، حيث إن التنمية المستدامة هي عملية تحدث على مستويات متعددة ومتفاوتة، بدءًا من المستوى العالمي وصولًا إلى المستويين الإقليمي والمحلي. ومع ذلك، من المهم الإشارة إلى أن ما يُعتبر مستدامًا على المستوى الوطني أو القومي قد لا يكون بالضرورة كذلك على المستوى العالمي. ويعود هذا التباين الجغرافي بشكل أساسي إلى آليات التحويل المختلفة التي من خلالها تنتقل الآثار السلبية من بلد أو منطقة جغرافية معينة إلى بلدان أو مناطق أخرى.

اليوم، تشكل التنمية المستدامة الجزء الأكبر من السياسات التنموية الحديثة، فهي رؤية شاملة للتنمية المستدامة والاجتماعية، تجعل الإنسان محورها الأساسي وهدفها الأسمى. إنها ليست مجرد تنمية تهدف للنمو الاقتصادي، بل تسعى أيضًا لتوزيع مكاسب هذا النمو بشكل عادل ومتوازن، وإعادة بناء بيئة التنمية المستدامة بدلًا من تدميرها. هدفها الأساسي لا يقتصر على زيادة الإنتاج فحسب، بل يشمل أيضًا تمكين الإنسان من حياة أفضل وأطول. يجب أن ندرك أن احتياجات الإنسان لا تقتصر على الجوانب المادية، بل تشمل أيضًا جوانب معنوية واجتماعية مهمة، مثل التعليم والثقافة. يرى البنك الدولي التنمية المستدامة كعملية تهدف إلى تحقيق تكافؤ مستدام، مما يضمن توفير فرص تنموية للأجيال القادمة، وذلك من خلال ضمان استقرار أو زيادة رأس المال الشامل باستمرار. يشمل رأس المال الشامل أنواعًا متعددة، مثل رأس المال الصناعي، والمعرفة والمهارات، والعلاقات والمؤسسات. تعريف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) هو الأكثر شمولًا، حيث عرفت التنمية المستدامة بأنها "تعزيز التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية، وضمان استمرار التنمية الاجتماعية والبيئية والسياسية والاقتصادية والمؤسسية على أساس المساواة". تقوم التنمية المستدامة على أربعة أركان أساسية ومتشابكة: الإنتاجية، التي تعبر عن قدرة الإنسان على الإنتاج؛ والمساواة، أي تكافؤ الفرص دون أي تمييز؛ والاستدامة، أي عدم الإضرار بالأجيال القادمة، سواء باستنزاف الموارد أو تلوث البيئة أو الديون العامة؛ والتمكين، الذي يؤكد على أن التنمية تتم بالناس، فهم الفاعلون الرئيسيون فيها، مما يعزز قدرة الإنسان على تحقيق ذاته، ليصبح هدفًا ووسيلة في الوقت نفسه.

للتنمية المستدامة مجموعة من الأهداف الطموحة التي تسعى إلى تحقيقها من خلال آلياتها المختلفة وما تحتويه، وتتلخص هذه الأهداف بشكل أساسي في تحقيق حياة أفضل لجميع السكان، وذلك من خلال عمليات التخطيط والتنفيذ الفعال للسياسات التنموية، وعن طريق التركيز بشكل خاص على مجالات وجوانب النمو المتنوعة، وكيفية تحقيق نمو جيد للمجتمع ككل، سواء كان اقتصاديًا أو اجتماعيًا أو نفسيًا أو روحيًا، بحيث يكون هذا النمو مقبولًا وديمقراطيًا. كما يمثل احترام البيئة الطبيعية هدفًا محوريًا آخر للتنمية المستدامة، فالارتباط الوثيق بين التنمية المستدامة والبيئة هو الذي أدى إلى أن يكون الهدف الرئيسي وراء التنمية المستدامة هو الحفاظ على البيئة واحترامها، لتصبح العلاقة بينهما علاقة تكامل وانسجام. فنظافة البيئة هي الأساس الراسخ لحياة الإنسان، وحماية البيئة تؤدي بشكل مباشر إلى ترقية تنمية وطنية مستدامة من خلال تحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان إطار معيشي سليم يحقق تنمية مستدامة للمجتمع بأكمله. ومن خلال التعريفات المتنوعة والمتعددة للتنمية

المستدامة، تؤكد الدراسة أن هذه التعريفات تعكس بوضوح سمة الاستدامة الأساسية، حيث تهدف جميعها إلى تعزيز الأرض ومواردها الطبيعية والبشرية على حد سواء. ويتطلب تحقيق ذلك تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان وتحسين مستوى معيشتهم بشكل عام، مع التركيز بشكل خاص على القضاء على الفقر المدقع، حيث تدرك المجتمعات بشكل متزايد أن الفقر يعد أحد الأسباب الرئيسية للأزمات البيئية والاجتماعية والاقتصادية المتفاقمة. ومن الضروري أيضًا إدارة البيئة بشكل سليم ومسؤول لضمان الاستفادة المستدامة من الموارد الطبيعية دون أي شكل من أشكال الإهدار، وذلك من خلال وضع وتفعيل التشريعات والقوانين البيئية الصارمة والفعالة[5].

لم يبرز الاهتمام الكبير بمفهوم التنمية إلا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث أصبح هذا المفهوم محوريًا في سياق القضايا المتعلقة بالدول النامية. في تلك الحقبة، كان التركيز الأساسي منصبًا على السعي لتحقيق التنمية الشاملة لتضييق الفجوة الاقتصادية والاجتماعية مع الدول الصناعية المتقدمة، ومع مرور الوقت وظهور رؤى جديدة في الفكر الاقتصادي، صار النمو الاقتصادي العنصر الأساسي الذي يُنظر إليه كمحرك رئيسي لعملية التنمية .خلال الفترة الممتدة بين خمسينيات وستينيات القرن الماضي، سادت رؤية تنموية تقوم على اعتبار التنمية سلسلة من مراحل النمو الاقتصادي المتتالية التي تحتاج كل دولة إلى اجتيازها للوصول إلى التقدم. وكانت النظريات الاقتصادية الرائجة آنذاك ترى أن نجاح العملية التنموية يعتمد على مزيج متوازن من الادخار المحلي، والاستثمار الفعّال، والمساعدات الخارجية .هذه العوامل كانت تُعتبر الركيزة التي تُمكّن دول العالم الثالث من تحقيق نمو اقتصادي مستدام .من واقع الأحداث التاريخية التي مر بها العالم، أضحت النماذج الاقتصادية التي تبنتها الدول الصناعية المتقدمة مثالًا يُستقى منه ويُسعى لتقليده من قِبَل الدول النامية، التي تطمح للوصول إلى مستوى مشابه من التقدم والازدهار.

تلعب النزاعات بأنواعها المختلفة، سواء كانت مسلحة أو أهلية أو داخلية أو إقليمية، دورًا مدمرًا وخطيرًا في تقويض جميع الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة وأبعادها المتنوعة. فعلى صعيد البعد الاقتصادي، تؤدي النزاعات إلى تدمير شامل للبنية التحتية الحيوية، بما في ذلك الطرق والجسور والمصانع والمزارع والمرافق الأساسية، مما يعيق بشكل كبير النشاط الاقتصادي والإنتاجي. كما تخلق حالة عدم الاستقرار والخوف بيئة طاردة للاستثمار وتعطل بشكل كبير حركة التجارة وسلاسل الإمداد الضرورية. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي العنف والقتال إلى نزوح السكان وتشريدهم من ديارهم، مما يؤدي إلى فقدان الأيدي العاملة وتدهور القدرة الإنتاجية للمجتمعات المتضررة، وفى الغالب الأعم تستنزف

النزاعات الموارد المالية والطبيعية المحدودة لتمويل العمليات العسكرية والإغاثة الطارئة، وذلك على حساب الاستثمارات التنموية طويلة الأجل التي تعتبر مهمة جدا لتحقيق الاستدامة.

أما على مستوى البعد الاجتماعي، فتصاحب النزاعات عادة انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك القتل والتعذيب والاعتقالات التعسفية التي تترك آثارًا مدمرة على الأفراد والمجتمعات، كما تؤدي النزاعات إلى انهيار النسيج الاجتماعي الهش وتعميق الانقسامات القائمة وزيادة الكراهية والعنف بين المجموعات المختلفة داخل المجتمع الواحد، وتعوق النزاعات بشكل كبير تقديم الخدمات الأساسية الضرورية للسكان، مثل التعليم والصحة والمياه النظيفة والصرف الصحي المناسب، مما يؤثر سلبًا على صحة ورفاهية السكان المتضررين، كما يؤدي العنف والنزعات إلى تدمير سبل العيش والنزوح القسري إلى زيادة معدلات الفقر والبطالة بشكل حاد وتفاقم مشكلة عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية.

وعلى صعيد البعد البيئي، قد تستهدف النزاعات الموارد الطبيعية الثمينة بشكل مباشر أو غير مباشر، مثل تدمير الغابات الحيوية وتلويث مصادر المياه العذبة واستنزاف التربة الزراعية الخصبة. وغالبًا ما يؤدي انهيار سلطة القانون وتدهور الأوضاع الأمنية في مناطق النزاع إلى زيادة الأنشطة غير القانونية التي تضر بالبيئة بشكل كبير، مثل قطع الأشجار غير المشروع والتعدين غير المنظم الذي يلوث البيئة ويدمرها.

كما تتسبب العمليات العسكرية المختلفة في تلوث الهواء والماء والتربة بالمواد الكيميائية السامة والنفايات الخطرة التي تهدد صحة الإنسان والبيئة على المدى الطويل. وأخيرًا، تعيق حالة عدم الاستقرار والتركيز الأساسي على الأولويات الأمنية جهود الحفاظ على البيئة وتنفيذ السياسات البيئية الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: العلاقة بين العنف وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة

أولاً: مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها وتأثير النزاعات عليها

كما ورد في الجزء الأول، فإن التنمية المستدامة، كما عُرّفت في تقرير لجنة "بروندتلاند"، هي "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها". هذا التعريف الجوهري يشير إلى ضرورة تحقيق التقدم والازدهار بطريقة مسؤولة تأخذ في الاعتبار ليس فقط الحاضر، بل ومستقبل كوكبنا وسكانه.

تتضمن التنمية المستدامة ثلاثة أبعاد رئيسية ومتكاملة:

- **البعد الاقتصادي :يركز على تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، وتوفير فرص العمل اللائقة، وتحسين مستويات المعيشة، والقضاء على الفقر. يهدف هذا البعد إلى خلق اقتصادات قادرة على تلبية احتياجات السكان الحالية والمستقبلية بشكل عادل ومستدام.**
- **البعد الاجتماعي :يهتم بتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة، وضمان حصول الجميع على الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة، وتعزيز المشاركة المجتمعية، وحماية حقوق الإنسان، وبناء مجتمعات شاملة وآمنة. يهدف هذا البعد إلى تحقيق الرفاهية والكرامة لجميع أفراد المجتمع.**
- **البعد البيئي :يركز على حماية البيئة والموارد الطبيعية والحفاظ عليها للأجيال القادمة. يشمل ذلك مكافحة تغير المناخ، وحماية التنوع البيولوجي، وإدارة الموارد المائية والأرضية بشكل مستدام، والحد من التلوث. يهدف هذا البعد إلى ضمان سلامة الكوكب واستدامة موارده الضرورية للحياة.**

تأثير النزاعات على تحقيق أبعاد التنمية المستدامة:

تلعب النزاعات بأنواعها المختلفة (المسلحة، الأهلية، الداخلية، الإقليمية) دورًا مدمرًا في تقويض جهود تحقيق التنمية المستدامة وأبعادها المختلفة، وذلك على النحو المفصل سابقًا.

ثانياً: العلاقة النظرية بين العنف والنزاعات وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة

هناك ترابط وثيق ومتشابك بين العنف والنزاعات من جهة، وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة من جهة أخرى. يمكن وصف هذه العلاقة كدائرة مفرغة، حيث يؤدي غياب التنمية وانتهاكات حقوق الإنسان إلى زيادة احتمالية نشوب العنف والنزاعات، والتي بدورها تعيق جهود التنمية وتنتهك المزيد من حقوق الإنسان.

- **العنف والنزاعات كعقبات أمام حقوق الإنسان: يمثل العنف والنزاعات أكبر التحديات لحقوق الإنسان الأساسية. فالحق في الحياة والأمن والسلامة الشخصية هما أول ما يتم انتهاكهما في سياقات العنف. كما تتسبب النزاعات في انتهاكات أخرى واسعة مثل التعذيب والاختفاء القسري والعنف الجنسي وتجنيد الأطفال وتدمير الممتلكات وتقييد الحريات الأساسية كحرية التعبير والتنقل. باختصار، لا يمكن التمتع بحقوق الإنسان في غياب الأمن والسلام الناتج عن العنف والنزاعات[6].**
- **انتهاكات حقوق الإنسان كأسباب للعنف والنزاعات: الحرمان المنتظم من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية يمكن أن يخلق شعورًا بالإحباط والظلم والتهميش لدى الأفراد والمجموعات. هذا الشعور قد يتراكم ويتحول إلى غضب واستياء، مما يزيد من احتمالية اللجوء إلى العنف كوسيلة للتعبير عن المظالم أو لتحقيق المطالب. على سبيل المثال، قد يؤدي**

التمييز والإقصاء وعدم المساواة في الحصول على الموارد والفرص إلى تفاقم التوترات الاجتماعية وإشعال النزاعات.

- العنف والنزاعات كمعوقات للتنمية المستدامة: كما ذكرنا سابقًا، يدمر العنف والنزاعات البنية التحتية ويعطلان النشاط الاقتصادي ويتسببان في نزوح السكان ويستنزفان الموارد ويقوضان النسيج الاجتماعي. كل هذه الآثار تعيق بشكل كبير تحقيق أهداف التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. لا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في ظل عدم الاستقرار والعنف، ولا يمكن بناء مجتمعات عادلة وشاملة في ظل انتهاكات حقوق الإنسان والنزاعات، ولا يمكن حماية البيئة في ظل الفوضى وانعدام القانون.
- غياب التنمية المستدامة كعامل مساهم في العنف والنزاعات: عندما تفشل المجتمعات في تحقيق التنمية المستدامة وتلبية احتياجات سكانها الأساسية، فإن ذلك يخلق بيئة مواتية لنمو العنف والنزاعات. الفقر الشديد والبطالة وعدم المساواة ونقص الموارد وتدهور البيئة كلها عوامل يمكن أن تزيد من حدة التوترات الاجتماعية وتدفع الأفراد والمجموعات إلى العنف كوسيلة للبقاء أو للمطالبة بالتغيير.

المبحث الثاني

آثار العنف والنزاعات على التنمية المستدامة والمساءلة القانونية

المطلب الأول: آثار العنف والنزاعات على حقوق الإنسان

تُعد النزاعات والعنف بأنواعهما من أخطر التهديدات التي تواجه حقوق الإنسان، حيث تتسبب في انتهاكات جسيمة ومستمرة تطال مختلف جوانب حياة الأفراد والمجتمعات.

- انتهاكات الحق في الحياة والسلامة الشخصية: تعتبر النزاعات المسلحة المصدر الأهم للانتهاكات المباشرة للحق في الحياة، حيث تتسبب العمليات العسكرية والقصف العشوائي والأعمال العدائية الأخرى في فقدان أرواح المدنيين بشكل واسع النطاق بالإضافة إلى ذلك يؤدي العنف المرتبط بالنزاعات إلى إصابات جسدية ونفسية خطيرة، وإعاقات دائمة، مما ينتهك الحق في السلامة الشخصية والجسدية[7].

تشمل هذه الانتهاكات القتل العمد، والتعذيب، والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاختفاء القسري، والاختطاف، والعنف الجنسي بكافة أشكاله. غالبًا ما تسود حالة من الإفلات من العقاب على هذه الجرائم، مما يزيد من جسامة الأثر على الضحايا والمجتمعات المتضررة.

- **تأثير النزاعات على الفئات الضعيفة :تكون الفئات الأكثر ضعفًا في المجتمع هي الأكثر تضررًا من النزاعات والعنف. غالبًا ما يواجه الأطفال مخاطر متزايدة تتمثل في القتل والإصابة والتجنيد في الجماعات المسلحة والاستغلال الجنسي وفقدان المعيل والتعليم. كما يعانون من صدمات نفسية عميقة وطويلة الأمد .أما النساء، فيتعرضن بشكل خاص للعنف الجنسي الذي يُستخدم كسلاح حرب، بالإضافة إلى فقدان أزواجهن ومعيليهن وتحمل مسؤوليات إضافية في ظل الظروف الصعبة . ويواجه كبار السن صعوبات خاصة في التنقل والوصول إلى المساعدات، وقد يتعرضون للإهمال والعنف وسوء المعاملة .كما أن الأشخاص ذوي الإعاقة يكونون أكثر عرضة للتخلي والإهمال والعنف، ويواجهون صعوبات مضاعفة في الحصول على الحماية والمساعدة والاندماج في المجتمع بعد النزاع.**

تتطلب الاستجابة المجتمعية والدولية لهذه التحديات اتخاذ تدابير خاصة لحماية هذه الفئات، وتوفير المساعدات الإنسانية التي تلبي احتياجاتهم الخاصة، وضمان إدماجهم في جهود السلام وإعادة الإعمار. يشمل ذلك توفير الحماية القانونية والنفسية والاجتماعية، وتصميم برامج إعادة تأهيل تراعي احتياجاتهم، وضمان مشاركتهم في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم. على الصعيد الدولي، تلعب المنظمات الإنسانية والحقوقية دورًا حيويًا في توثيق الانتهاكات وتقديم المساعدة والدعوة لحماية هذه الفئات.

المطلب الثاني: المسؤوليات القانونية والسياسية

يترتب على العنف والنزاعات مسؤوليات قانونية وسياسية جسيمة على المستويات المحلية والدولية، حيث تهدف هذه المسؤوليات بشكل أساسي إلى حماية حقوق الإنسان لجميع الأفراد المتضررين، والعمل بحزم على المنع التام لمثل هذه الانتهاكات المروعة في المستقبل، وتحقيق العدالة الناجزة للضحايا الذين عانوا من ويلات هذه الأحداث. وتتحمل الدول، بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، المسؤولية الأساسية عن حماية حقوق الإنسان لجميع الأفراد الموجودين داخل حدود أراضيها أو الخاضعين لولايتها القضائية. وتشمل هذه المسؤولية التزامًا باتخاذ تدابير إيجابية وفعالة لمنع وقوع الانتهاكات في المقام الأول، وإجراء تحقيقات شاملة ونزيهة في حال وقوعها، ومقاضاة الأفراد المتهمين بارتكابها أمام القضاء، وتوفير سبل انتصاف فعالة وعادلة للضحايا لضمان جبر الضرر وتعويضهم بشكل مناسب[8].

وفي سياق منع نشوب النزاعات وتصاعد العنف، يقع على عاتق الدول التزام ببذل قصارى جهدها لتسوية الخلافات والنزاعات بالوسائل السلمية والدبلوماسية، ومعالجة الأسباب الجذرية العميقة

للعنف وعدم الاستقرار، وتعزيز مبادئ الحكم الرشيد وسيادة القانون، وضمان الاحترام الكامل لحقوق الأقليات والمجموعات المهمشة داخل المجتمع. كما يتحمل المجتمع الدولي برمته مسؤولية جماعية في دعم جهود الدول الرامية إلى منع النزاعات وحماية حقوق الإنسان، ويشمل ذلك استخدام الدبلوماسية الوقائية بشكل فعال، والقيام بدور الوساطة في حل النزاعات الناشئة، وتقديم المساعدات التنموية التي تساهم في تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعدالة في المجتمعات المعرضة للخطر. وعندما تنشأ أزمات إنسانية نتيجة للنزاعات، يجب على الدول التعاون بشكل وثيق لتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة وحماية المدنيين الأبرياء الذين يقعون ضحايا للعنف، والامتناع بشكل قاطع عن أي أعمال أو تصريحات قد تؤدي إلى تفاقم النزاع أو انتهاك حقوق الإنسان الأساسية.

تعتبر محاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث خلال النزاعات أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق العدالة المنشودة للضحايا الذين عانوا من ويلات العنف، ومنع تكرار مثل هذه الجرائم المروعة في المستقبل، وبناء سلام دائم ومستدام في المجتمعات المتضررة. وتتنوع الآليات المتاحة لتحقيق هذه المحاسبة، وتشمل في مقدمتها المحاكم الوطنية، حيث تقع المسؤولية الأساسية على الدول في محاكمة الأفراد المتهمين بارتكاب جرائم دولية وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان أمام محاكمها الوطنية المستقلة والنزيهة. وفي الحالات التي تثبت فيها عدم قدرة الدول أو عدم رغبتها في إجراء تحقيقات ومحاكمات نزيهة وفعالة، يمكن اللجوء إلى المحاكم الدولية المتخصصة، مثل المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الخاصة المؤقتة التي يتم إنشاؤها للتعامل مع جرائم محددة وقعت في سياقات معينة. بالإضافة إلى الآليات القضائية، تلعب آليات العدالة الانتقالية دورًا حيويًا، حيث تشمل مجموعة واسعة من العمليات والتدابير غير القضائية والقضائية التي تهدف إلى معالجة الإرث الثقيل من انتهاكات حقوق الإنسان واسعة النطاق التي وقعت في الماضي، والمساهمة في بناء السلام وتعزيز المصالحة الوطنية في المجتمعات المنقسمة. وتشمل هذه الآليات الهامة لجان الحقيقة والمصالحة التي تسعى لكشف الحقائق وبناء الثقة، وبرامج جبر الضرر الشاملة للضحايا لتعويضهم عن معاناتهم، والإصلاح المؤسسي الهادف إلى تغيير الهياكل التي سمحت بوقوع الانتهاكات، بالإضافة إلى إجراء مشاورات وطنية واسعة النطاق لضمان مشاركة جميع أطياف المجتمع في عملية العدالة الانتقالية.

يُعرف مصطلح العدالة الانتقالية بأنه مجموعة الإجراءات والتدابير أو الآليات أو العمليات التي تلجأ إليها دولة ما خلال فترة الانتقال من نظام حكم مستبد إلى نظام حكم ديمقراطي، أو ما بعد فترة صراع أو عدم استقرار سياسي، بهدف تحقيق هذا الانتقال المأمول. وتهدف العدالة الانتقالية إلى تجاوز

آلام الماضي وطي صفحة الانقسام بين أبناء المجتمع الواحد، وبناء الثقة المتبادلة بينهم وبين السلطة الجديدة، وصولًا إلى تحقيق الوفاق الوطني والمصالحة الشاملة. وقد عرفت الأمم المتحدة العدالة الانتقالية بأنها مجموعة متكاملة من الآليات المرتبطة بالمجتمع والتي تهدف إلى إزالة إرث الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت على نطاق واسع في الماضي، بحيث يكون تطبيق هذه الآليات من شأنه ضمان تحقيق المساءلة عن هذه الانتهاكات، وخدمة العدالة للضحايا، وتعزيز المصالحة الوطنية. وبالتالي، تتكون العدالة الانتقالية من مجموعة متنوعة من الآليات والعمليات القضائية وغير القضائية، والتي تشمل مبادرات الادعاء وكشف الحقيقة وتقديم التعويضات للضحايا والإصلاح المؤسسي وإجراء المشاورات الوطنية، بشرط أن يتم المضي قدمًا في تطبيق هذه الآليات وفقًا للمعايير والالتزامات القانونية والدولية المعترف بها[9].

يمكن القول بأن فكرة العدالة في جوهرها تمثل قيمة مطلقة لا يمكن إنكارها أو حتى تأجيلها تحت أي ظرف من الظروف، فضلاً عن كونها الوسيلة الأساسية للتعويض المستقر عليها إنسانيًا، وتُعرف العدالة بأنها المساءلة والنزاهة في مجال حماية المجتمع والدفاع عن الحقوق والمعاقبة على الأخطاء، ويجب أن تراعي العدالة في تطبيقها حقوق المتهم ومصالح الضحايا والمجتمع ككل. وتشترك العدالة الانتقالية مع العدالة التقليدية في السعي لإحقاق الحق وإعادته إلى أصحابه، وفي كشف الحقيقة كاملة، وفي جبر الضرر وتعويض الضحايا، خاصة فيما يتعلق بالقضايا السياسية والمدنية العامة التي شهدت انتهاكات واسعة النطاق. وقد تأخذ العدالة واحدة من الصور النمطية التالية التي ترتبط بشكل وثيق بمضمون العدالة الانتقالية، ومنها العدالة التصحيحية التي يقصد بها تصحيح المظالم الناتجة بشكل مباشر عن الصراع أو فترة الانتقال، وهي المفهوم الأكثر ارتباطًا بمفهوم العدالة الانتقالية. وهناك أيضًا العدالة التوزيعية التي تهدف إلى معالجة الظلم الهيكلي والمنهجي والثقافي الذي يؤدي إلى عدم المساواة في توزيع المزايا المادية والمعنوية، وغيابها في كثير من الأحيان يكون سببًا رئيسيًا للصراع العنيف. أما العدالة القانونية فتهدف إلى معالجة المظالم القانونية مثل التلاعب السياسي بالنظام القانوني والفساد المستشري في السلطة القضائية وعدم وصول جميع الأفراد إلى العدالة، وتعتبر هذه الصورة المعتمدة على النصوص القانونية هي الأكثر ارتباطًا بالصورة التقليدية للعدالة.

أما العدالة الانتقالية، فإنها تعني بشكل خاص التعامل مع فترات التحول الهامة في تاريخ الدول والمجتمعات، مثل الانتقال من حالة نزاع مسلح إلى حالة سلام واستقرار، أو الانتقال من حالة صراع سياسي داخلي رافقه عنف مسلح إلى حالة سلم واستقرار سياسي، أو الانتقال من حكم سياسي تسلطي

وقمعي إلى حالة الانفراج السياسي والتحول الديمقراطي، أو الانتقال من حكم منغلق يرفض التعددية إلى حكم يشهد حالة انفتاح وإقرار حقيقي بالتعددية السياسية والاجتماعية، أو التحرر من احتلال أجنبي باستعادة أو تأسيس حكم محلي مستقل. وتتضمن آليات العدالة الانتقالية مجموعة متنوعة من الأدوات والعمليات، وفي مقدمتها الكشف عن الحقيقة من خلال إنشاء لجان تقصي الحقائق.

تعتبر لجان تقصى الحقائق آليات هامة تقوم بتحقيقات رسمية وشاملة في أنماط الانتهاكات الجسيمة التي وقعت في الماضي، بهدف وضع سجل تاريخي دقيق وموثوق لما وقع من أحداث مؤلمة، ويعتبر إنشاء لجان الحقيقة تحديًا كبيرًا في حد ذاته، لأنه يتطلب إنشاء أجهزة تحقيق قوية ومستقلة قادرة على كشف جميع الحقائق[10].

وتتعدد الأسباب التي تدعو إلى إنشاء لجان الحقيقة، ومن أهمها إثبات الحقيقة بشأن الماضي المؤلم، ومحاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان على أفعالهم، وتوفير منبر عام للضحايا لسرد شهاداتهم والتعبير عن معاناتهم، وتحفيز النقاش العام حول هذه القضايا الهامة، وتقديم توصيات بشأن تعويضات عادلة للضحايا، والتوصية بالإصلاحات القانونية والمؤسسية اللازمة لمنع تكرار الانتهاكات، وتعزيز المصالحة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، والمساعدة في تعزيز التحول الديمقراطي وبناء مؤسسات دولة القانون.

وتتعدد العوامل التي تساهم بشكل كبير في إنجاح لجان تقصي الحقائق وتحقيق أهدافها، ومن أهم هذه العوامل وجود مطلب اجتماعي واضح ومحدد لإنشاء اللجنة، أي أن يرى الضحايا وصناع الرأي الأساسيون في المجتمع أن إنشاء لجان تقصي الحقائق يمثل جزءًا أساسيًا من مسعى أوسع نطاقًا للمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في الماضي. كما تلعب الإرادة السياسية القوية دورًا حاسمًا، حيث يجب أن يكون هناك تأييد واضح من جانب القيادات الحكومية الرئيسية لإنشاء لجان تقصي الحقائق وتوفير الدعم اللازم لعملها. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر صياغة صلاحيات واختصاصات اللجنة بشكل دقيق وواضح أمرًا ضروريًا، أي أن يسمح القانون الذي تنشأ اللجان بموجبه بالتحقيق الصارم والشامل في جميع الأحداث التي وقعت في الماضي دون قيود غير ضرورية. كما أن توفر المعلومات المتاحة يلعب دورًا هامًا، حيث يمكن للمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات المعنية تقديم معلومات موثوقة لمساعدة اللجنة على البدء في تحقيقاتها بشكل فعال. وأخيرًا، يعتبر توافر الموارد الكافية، بما في ذلك الميزانية المناسبة والعاملين المؤهلين والقدرات المهنية اللازمة، أمرًا حيويًا لضمان قدرة اللجنة على أداء مهامها بكفاءة وفعالية.

الخاتمـــــــة

لقد كشف هذا البحث، من خلال استعراضه للإطار المفاهيمي وتحليله لآثار العنف والنزاعات على حقوق الإنسان والتنمية المستدامة، عن وجود علاقة تأثير وتأثر عميقة ومتبادلة بين هذه المفاهيم. فتصاعد وتيرة النزاعات والعنف في عالمنا المعاصر لا يمثل تهديدًا مباشرًا لحياة وكرامة الأفراد فحسب، بل يقوض بشكل ممنهج الأسس التي تقوم عليها المجتمعات المستقرة والقادرة على تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

لقد تبين أن العنف والنزاعات يتسببان في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان الأساسية، ويعيقان الوصول إلى الخدمات الأساسية، ويدمران البنية التحتية، ويعطلان النشاط الاقتصادي، ويستنزفان الموارد الطبيعية، ويفتتون النسيج الاجتماعي. كما أن الحرمان من الحقوق والتهميش والإفلات من العقاب يمكن أن تكون عوامل مُغذية للعنف والنزاعات.

إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة الطموحة، التي تهدف إلى بناء عالم أكثر عدلاً وازدهارًا واستدامة للجميع بحلول عام 2030، يصبح أمرًا بالغ الصعوبة إن لم يكن مستحيلاً في ظل استمرار العنف والنزاعات. فالجهود المبذولة للقضاء على الفقر والجوع، وتحسين الصحة والتعليم، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل، وبناء مؤسسات قوية، كلها مهددة بالتقويض في البيئات التي يسودها العنف وعدم الاستقرار.

ختامًا، يؤكد هذا البحث على أن حماية حقوق الإنسان وتعزيز التنمية المستدامة ليسا هدفين منفصلين، بل هما وجهان لعملة واحدة. لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة حقيقية في غياب احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والسلام. وبالمثل، فإن بناء مجتمعات عادلة ومنصفة تتمتع بالفرص الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الكافية يمثل حائط صد قويًا في وجه العنف والنزاعات.

نتائج البحث:

تأثير مدمر للعنف والنزاعات على حقوق الإنسان :يؤكد البحث على أن العنف والنزاعات يشكلان تهديدًا مباشرًا وجسيمًا للتمتع بحقوق الإنسان الأساسية، وعلى رأسها الحق في الحياة والسلامة الشخصية، كما يوضح كيف تؤدي هذه الظواهر إلى انتهاكات واسعة النطاق لحقوق أخرى مثل الحق في التعليم والصحة ومستوى المعيشة اللائق.

الانتهاكات في سياق المواثيق الدولية والشريعة الإسلامية :يستعرض البحث كيف أن الحق في الحياة محمي بشكل قوي في كل من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والشريعة الإسلامية، مع التأكيد على حرمة النفس البشرية وضرورة حمايتها من أي اعتداء .

تفاقم معاناة الفئات الضعيفة :يسلط البحث الضوء على التأثير الخاص والمدمر للنزاعات على الفئات الأكثر ضعفًا في المجتمع، مثل النساء والأطفال وكبار السن وذوي الإعاقة، حيث يتعرضون لعنف واستغلال مضاعف، مما يستدعي استجابة مجتمعية ودولية فعالة لحمايتهم وتمكينهم.

النزاعات كمعيق رئيسي للتنمية المستدامة :يشير البحث إلى أن النزاعات بأنواعها المختلفة تقوض بشكل خطير جميع أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) من خلال تدمير البنية التحتية، وتعطيل النشاط الاقتصادي، وتعميق الانقسامات الاجتماعية، واستنزاف الموارد، وتلويث البيئة.

العلاقة المتبادلة والمعقدة :يؤكد البحث على وجود علاقة دائرية متشابكة بين العنف والنزاعات من جهة، وانتهاكات حقوق الإنسان وتأخير التنمية المستدامة من جهة أخرى، حيث يمكن أن تكون انتهاكات الحقوق سببًا ونتيجة للعنف، كما أن العنف يعيق التنمية التي بدورها يمكن أن تقلل من أسباب النزاع.

التوصيات:

بناءً على ما توصل إليه البحث، يوصي بما يلي:

1. **تعزيز الجهود الدولية والإقليمية والمحلية للوقاية من النزاعات وحلها بالوسائل السلمية :يجب على الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني تكثيف جهود الوساطة والدبلوماسية الوقائية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وتعزيز الحوار والمصالحة.**
2. **ضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب :يجب على الدول والمجتمع الدولي تفعيل آليات المحاسبة الوطنية والدولية لضمان عدم إفلات مرتكبي الانتهاكات من العقاب، وتوفير سبل الانتصاف الفعالة للضحايا، ودعم جهود العدالة الانتقالية.**
3. **دمج حماية حقوق الإنسان في جميع جوانب جهود بناء السلام والتنمية :يجب أن تكون حماية حقوق الإنسان في أولوية استراتيجيات بناء السلام وإعادة الإعمار والتنمية المستدامة في المجتمعات المتضررة من العنف.**

4. التركيز على تلبية احتياجات الفئات الضعيفة أثناء النزاعات وما بعدها :يجب توجيه اهتمام خاص لحماية الأطفال والنساء وكبار السن وذوي الإعاقة، وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي والاقتصادي اللازم لهم، وضمان مشاركتهم الفعالة في المجتمع بعد ذلك.
5. تعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية الشاملة :إن بناء مؤسسات قوية وخاضعة للمساءلة، وضمان سيادة القانون، والاهتمام بالمشاركة الديمقراطية، كلها عوامل أساسية لخلق بيئة مستقرة وسلمية وموافقة للتنمية المستدامة.
6. الاستثمار في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة والمستمرة: على الدول والمجتمع العالمي زيادة الاستثمارات في قطاعات التعليم والصحة والفرص الاقتصادية، ومعالجة الفوارق والإقصاء، لتقوية قدرة المجتمعات على مواجهة الأزمات وبناء مستقبل أكثر رخاءً واستمرارية.
7. تعزيز الوعي بأهمية العلاقة بين حقوق الإنسان والتنمية المستدامة في سياقات النزاعات :يجب على المؤسسات التعليمية والإعلام ومنظمات المجتمع المدني العمل على نشر الوعي حول هذه العلاقة وأهمية احترام حقوق الإنسان كركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة والسلام الدائم.
8. إجراء المزيد من البحوث والدراسات المتعمقة حول الآثار المحددة للنزاعات على التنمية المستدامة في سياقات مختلفة، بما في ذلك العراق والمنطقة، لتوفير قاعدة بيانات قوية تدعم صنع القرارات وتصميم التدخلات الفعالة.

الهـــوامـــش

(1) الباز، أسامة، (2000)، الأسلحة البيولوجية والكيميائية بين الحرب والمخابرات والإرهاب، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى.

(2) الحميدي، عبد العزيز بن عبد الله؛ عنان، جمال عبد العزيز، (1423هـ)، وقفات بين الحرب البيولوجية وشرح الجمرة الخبيثة، كلية الملك خالد العسكرية، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى.

(3) غوثري، ريتشارد، (2006)، تطورات الحرب الكيميائية والبيولوجية والحد من أسلحتها، (تعزيز الأمن البيولوجي: الحاجة إلى استراتيجية عالمية)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

(4) الرشدان، عبد الفتاح علي، (2019)، تطور مفهوم الأمن العالمي في عالم متغير، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 46، العدد 3.

(5) السيلاوي، هاني عبد الله عمران، (2022)، ظاهرة الحرب الهجينة في العلاقات الدولية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 29، العدد 2.

(6) العدوان، خالد؛ هياجنه، أيمن؛ عقيل، وصفي، (2021)، مفهوم الأمن الدولي لدى نظريات العلاقات الدولية في ضوء المتغيرات الدولية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 84، العدد 3.

(7) بوزرق، علاء الدين؛ نميري، عز الدين؛ قصعة، حورية، (2022)، جائحة كورونا وفرضية الحرب البيولوجية بين التداعيات الاقتصادية والرهانات الأمنية، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، العدد 2.

(8) حمايدي، عائشة، (2012)، خطورة الإرهاب البيولوجي، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 32.

(9) فريجة، أحمد؛ فريجة، لدمية، (2016)، الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة، دفاتر السياسة والقانون، العدد 14.

المصـــــادر

الكتب:

I. الباز، أسامة، (2000)، الأسلحة البيولوجية والكيميائية بين الحرب والمخابرات والإرهاب، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى.

II. الحميدي، عبد العزيز بن عبد الله؛ عنان، جمال عبد العزيز، (1423هـ)، وقفات بين الحرب البيولوجية وشرح الجمرة الخبيثة، كلية الملك خالد العسكرية، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى.

III. غوثري، ريتشارد، (2006)، تطورات الحرب الكيميائية والبيولوجية والحد من أسلحتها، (تعزيز الأمن البيولوجي: الحاجة إلى استراتيجية عالمية)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

الدوريات العلمية:

I. بوزرق، علاء الدين؛ نميري، عز الدين؛ قصعة، حورية، (2022)، جائحة كورونا وفرضية الحرب البيولوجية بين التداعيات الاقتصادية والرهانات الأمنية، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، العدد 2.

II. حمايدي، عائشة، (2012)، خطورة الإرهاب البيولوجي، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 32.

III. خالد؛ وصفي، (2021)، مفهوم الأمن الدولي لدى نظريات العلاقات الدولية في ضوء المتغيرات الدولية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 84، العدد 3.

IV. الرشدان، عبد الفتاح علي، (2019)، تطور مفهوم الأمن العالمي في عالم متغير، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 46، العدد 3.

V. السيلاوي، هاني عبد الله عمران، (2022)، ظاهرة الحرب الهجينة في العلاقات الدولية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 29، العدد 2.

VI. فريجة، أحمد؛ فريجة، لدمية، (2016)، الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة، دفاتر السياسة والقانون، العدد 14.

References

Books:

I. *Al-Baz, Osama, (2000), Biological and Chemical Weapons: Between War, Intelligence, and Terrorism, Dar Al-Masryia Al-Lubnania, 1st edition.*
II. *Al-Hamidi, Abdul Aziz bin Abdullah; Annan, Gamal Abdul Aziz, (1423 AH), Pauses between Biological Warfare and the Explanation of Anthrax, King Khalid Military College, Kingdom of Saudi Arabia, 1st edition.*
III. *Guthrie, Richard, (2006), Developments in Chemical and Biological Warfare and the Control of Their Weapons (Enhancing Biological Security: The Need for a Global Strategy), Beirut, Center for Arab Unity Studies.*

Academic Journals:

I. *Al-Rashdan, Abdul Fattah Ali, (2019), The Evolution of the Concept of Global Security in a Changing World, Journal of Humanities and Social Sciences, Volume 46, Issue 3.*
II. *Al-Silawi, Hani Abdullah Omran, (2022), The Phenomenon of Hybrid Warfare in International Relations, Journal of Humanities and Social Sciences, Volume 29, Issue 2.*
III. *Khaled, Wasfi, (2021), The Concept of International Security in International Relations Theories in Light of International Changes, Journal of Humanities and Social Sciences, Volume 84, Issue 3.*
IV. *Buzarq, Alaa El-Din; Nimiri, Ezz El-Din; Qasaa, Houria, (2022), The Coronavirus Pandemic and the Biological Warfare Hypothesis: Economic Implications and Security Stakes, Al-Resalah Journal of Humanities Studies and Research, Issue 2.*
V. *Hamidi, Aisha, (2012), The Danger of Biological Terrorism, Journal of Communication in the Humanities and Social Sciences, Issue 32.*
VI. *Freija, Ahmed; Freija, Ladmiya, (2016), Security and Security Threats in the Post-Cold War World, Policy and Law Notebooks, Issue 14*